إشكالية التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل النزاعات الحدودية

د. عوار عائشة | د. بن يوب لطيفة | أ. جابري فاطمة الزهراء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) بدراسة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX) باستخدام طريقة التكامل المشترك وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترتين 1969-1988 ما قبل تأسيس الاتحاد و1989-2012 نشأة اتحاد المغرب العربي. أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الأولى 1969-1988 في حين أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية في المدى الطويل للدول الثلاث خلال الفترة 1989-2012 والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول. ويبدو أن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية غير مرتبط بعوامل كلها اقتصادية وإنما لأسباب سياسية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، اتحاد المغرب العربي، التكامل المشترك

Abstract :

The aim of this paper is to investigate the possibility of economic integration between Arab Maghreb countries (Algeria, Morrocco and Tunisia). To do so, the long-run relationship between economic variables namely (GDP, TRADE, GVEX) is examined for two sub periods (1969-1988) and (1989-2012).

Our findings show that there is no relationship in the first period whereas the second period suggests the existence of equilibrium relationship between economic sectors of the three countries, which makes feasible the Maghreb union. The failure of such union is due to political factors.

Keywords: Economic integration, Arab Maghreb Union, Cointegration.

مقدمة:

لقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية خلال العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسيةالعالمية أبرزها تصاعد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي والتجاري وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أجل تطوير مشاريع التنمية والتعاون الإقليمي والدولي، مما تعذر على الدول التي حيرت الانعزال والعيش منفردة تلبية احتياجات شعوبها بسبب جملة العوائق والمشاكل التي تواجهها في إطار فردي. لذا نجد تزايد ظاهرة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية منتشرة في كل منطقة من العالم سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية.

فالدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه حيث كانت أوروبا أول من سلك الطريق إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي كما تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وأيضا إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة بالآسيان والتي تتكون من تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وإندونيسيا والفليبين ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك) والسوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروفة بالكوميسا وغيرها كتكتلات تبحث عن تكاثف المزيد من الجهود والإرادات في سبيل توحيد التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني على مستوى هذه الدول المتكاملة. كما عرف العالم العربي محاولات عديدة في هذا المجال تجسد في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذا إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج عام 1981 .وتسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديدة، من خلال إقامة إتحاد إقليمي سنة 1989 يوحد سياساتها و مواقفها وقراراتها الاقتصادية بشكل يكفل لها إرساء ركائز وقنوات صلبة تستفيد بها من المزايا الكثيرة الناتجة عن التكامل، غير أن الاتحاد لا يزال يواجه عدة مشاكل أدت إلى تعثر مسيرته التكاملية لاسيما الاضطرابات والمشاكل الحدودية التي تعاني منها دول المغرب العربي والتي تعيق أي تقدم نحو الوحدة.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في إشكالية الاندماج المغاربي بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل النزاعات الحدودية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تظهر المتغيرات الاقتصادية الكلية لبلدان المغرب العربي سلوكا متشابها في المدى الطويل مما يساعد على الجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول في المنطقة.
- ✓ ساهم تأسيس اتحاد المغرب العربي في تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء.
- ✓ يعتبر العامل السياسي وخاصة النزاعات الحدودية أبرز العوامل التي أعاقت وتعيق اتحاد المغرب العربي.

المغاربي قبل أولا: مسار الاندماج الاقتصادي المغاربي

أ- محاولات التكامل عام 1989

تعود جذور وحدة المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك حين كانت ترزح معظم الدول المغاربية للسيطرة الاستعمارية الأمر الذي دفع بشعوب المنطقة بالتفكير بضرورة التضامن والتعاون المشترك لمواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة المغاربية ويتجلى ذلك من خلال عدة محاولات أولها تلك التي أرستها منظمة نجم شمال إفريقيا والتي أسسها القائد الوطني الجزائري مصالي الحاج عام 1927 في باريس تضم كل من الجزائر وتونس والمغرب قصد الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا من الجوانب المادية والمعنوية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1928 بباريس بهدف بعث فكرة المغرب العربي الموحد في صفوف الطلاب المغاربة. وفي فبراير 1947 بالقاهرة عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي بحضور القادة المغاربة إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية كانت الغاية منه توحيد سبل الكفاح المغاربي، وتواصل النضال الوحدوي بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وسعيهما إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والذي تجسد في عقد مؤتمر طنجة في 27 و30 أبريل 1958 بمدينة طنجة المغربية ضم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي،[i] أسفر هذا المؤتمر عن نتائج قيمة أهمها إصدار قرار يتضمن التزام الدول المستقلة بمساندة ودعم الثورة الجزائرية في نضالها والعزم الكامل على التعاون الجماعي في بناء المغرب العربي وتصفية البقايا الاستعمارية فيه وبحصول الجزائر على استقلالها كانت هناك عدة محاولات لتحقيق الوحدة المغاربية، فقد تم إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية سنة 1964 ومركز الدراسات الصناعية، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق:[ii]

-تنمية المبادلات التجارية البينية.

-التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير.

-التنسيق بين دول المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي.

-توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.

وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع الاندماج الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية سنة 1974 كان لها أثر على إمكانية التقارب والتعاون الاقتصادي ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا. ونظرا لتدهور العلاقات السياسية في فترة التسعينات قامت دول المغرب العربي بعدة محاولات تمثلت في معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ومعاهدة وحدة سنة 1984 بين المغرب وليبيا.[iii]

وفي العاشر من يونيو عام 1988 اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان لإقامة البنى الأساسية لاتحاد المغرب العربي هذه اللجان هي:[iv]

-اللجنة المالية: اجتمعت بالرباط 14-15 سبتمبر.

-اللجنة الفرعية للاقتصاد: اجتمعت بالجزائر ما بين 17-18 سبتمبر.

-اللجنة الفرعية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية: اجتمعت بتونس يوم 24 سبتمبر.

-اللجنة المغاربية للهياكل والمؤسسات: اجتمعت بطرابلس في 17 سبتمبر.

- اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام: اجتمعت بنواكشط في 22سبتمبر.

ب- تأسيس اتحاد المغرب العربي

مر نشاط بناء مغرب عربي موحد بفترات ازدهار وفترات انكماش قبل سنة 1989 كما حدث فيما بعد عدة محاولات للتآخي والتعاون الثنائي، لكن في السابع عشر من شهر فبراير1989 وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية التي تضمنت مولد اتحاد عربي جديد أطلق عليه «الاتحاد المغاربي» بهدف بعث فضاء مغاربي على قدر متقدم من الاندماج التدريجي. من خلال هذه المعاهدة أمضى القادة المغاربة على ثلاث وثائق تأسيسية للاتحاد المغاربي هي:[v]

- وثيقة الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي؛
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية؛
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ووفقا لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي تشير المادة الثانية والثالثة إلى أهداف اتحاد المغرب العربي كما يلي:[vi]

- تمتين روابط الأخوة بين الدول الأعضاء من جهة وبين شعوبها من جهة أخرى؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار؛

في ميدان الدفاع: المحافظة على استقلال الدول الأعضاء؛

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية المغاربية، واتخاذ الوسائل اللازمة لهذه الغاية التي تتمثل في إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد؛

في الميدان الثقافي: التعاون في مجال التعليم، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية الإسلامية، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ الوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وفي جويلية 1990 اجتمع قادة الدول الخمس في قمة بمدينة زرالدة الجزائرية لتبني إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد ترتكز هذه الإستراتيجية على عدة مراحل تتمثل فيما يلي:[vii6]

المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992.

المرحلة الثانية: وهدفه إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة ووضع تعريفة خارجية مشتركة.

المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

المرحلة الرابعة: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وذلك توحيد السياسات والخطط لاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة.

ثانيا: عوائق ومشاكل التكامل المغاربي

عرقلت مسيرة التكامل المغاربي مجموعة من المشاكل والصعوبات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو المؤسساتي:

المشاكل ذات الطابع السياسي: يمكن إجمالها في المعوقات التالية:

اختلاف وتباين الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء: إن اختلاف الأنظمة السياسية المغاربية شكل عائقا أمام سير عملية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي كون هذه الأنظمة تطغى عليها المصلحة الفردية على المصلحة القومية.

ضعف أوغياب الإرادة السياسية: تعتبرمن بين أهم العوامل المعرقلة لقيام التكامل المغاربي فلا تتحقق العملية التكاملية المغاربية في ظل غياب الإرادة السياسية حيث تعمل هذه الأخيرة على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في اتجاه التكامل، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا سياسية حساسة.[viii]

الوضع الأمني في بلدان المغرب العربي: مرت الجزائر خلال فترة التسعينيات بأزمة أمنية سياسية كان لها انعكاسات سلبية على مشروع الوحدة المغاربية وكذا تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة في كل من ليبيا وتونس عطل مسار التكامل.

الخلافات الثنائية: تدهورت العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بظهور مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب من جهة وقضية لوكيربي من جهة أخرى وكذا ظهور مشكلة الحدود بين دول الاتحاد.

مشكلة الصحراء الغربية: في عام1976 تميزت العلاقات الجزائرية المغاربية بالتوتر بسبب مساندة الجزائر ودعمها لحركة البوليساريو الانفصالية هذا التوتر الذي لا يزال مستمرا يضع العلاقات الديبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج لم يتم تسويته حتى الآن مما أثر سلبيا على مشروع التكامل المغاربي.

قضية لوكيربي: أدى التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات داخل الاتحاد، وصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي الدولي المفروض عليها.

الخلافات الحدودية: تعتبر النزاعات الحدودية في المنطقة أهم مشاكل العمل المغاربي المشترك خصوصا الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر الذي أعتبر أقوى الخلافات التي لا تزال عالقة لحد الآن حيث عرفت جمودا منذ سنة 1994 بسبب اتهام المغرب الجزائر بهجوم إرهابي استهدف فندق في مدينة مراكش حينها أعلنت الجزائر غلق حدودها مع المغرب ومازال الإغلاق مستمرا لحد الآن وهي تحاول محاربة تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع إلى الجزائر عن طريق المغرب وتهريب البترول من الجزائر إلى المغرب الأمر الذي زاد القضية أكثر تعقيدا.

المشاكل ذات الطابع الاقتصادي: إلى جانب المشاكل السياسية السابقة الذكر يعاني الاتحاد المغاربي من مشاكل اقتصادية أهمها:

ضعف المبادلات التجارية المغاربية وخطر التبعية للخارج: على الرغم من إنشاء اتحاد المغرب العربي منذ أكثر من عقدين إلا أن مستوى التجارة البينية المغاربية أقل بكثير مقارنة بالتكتلات التجارية في العالم حيث أن الجزء الأكبر من التجارة المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي (ما بين 60%و 80%) وهو ما يؤكد أن حجم التبعية كبير للدول المغاربية مع المجموعة الأوروبية[ix].

تشابه اقتصاديات بلدان المغرب العربي: الاقتصاديات المغاربية هي اقتصاديات تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية من صادرات المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساسا) بالنسبة للمغرب والحديد بالنسبة لموريتانيا كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج الأمر الذي يجعلها عرضة للضغوطات الأجنبية ولتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

تباين الأنظمة الاقتصادية: كذلك من أسباب تعطل المشروع المغاربي الاختلاف في السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي فكل من تونس والمغرب تبنت اقتصاد السوق منذ زمن طويل ولكن انتهجت الجزائر وليبيا الاقتصاد الموجه وحتى بعد تغيير الاتجاه نحو اقتصاد السوق لم يعزز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء.

المشاكل ذات الطابع المؤسساتي: تشكل الصعوبات المؤسساتية أحد أهم العقبات التي تقف في تحقيق تكامل اقتصادي بين بلدان المغرب العربي، يتمثل جوهرها في قصور المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي عام 1989 وعمومية أهدافها وكذلك تبني مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات الأمر الذي عطل المشروع المغاربي، حيث نجد أنه من أصل 37 اتفاقية لم تصادق الدول المغاربية الخمس إلا على خمس اتفاقيات دخلت حيز النفاذ وفقا لمبدأ الإجماع في حين ظلت الاتفاقيات الباقية مجرد حبر على ورق.[x]

ثالثا: الدراسات السابقة

معظم الدراسات القياسية التي اطلعنا عليها هي دراسات أجنبية منشورة باللغة الإنجليزية تسعى لتحليل وقياس إمكانية وجدوى التكامل الاقتصادي والنقدي بتطبيق طرق قياسية مختلفة، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات والبحوث وأهم النتائج المتوصل إليها:

دراسة (2002) Darrat and Pennathur:[xi]هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969-1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي(PIB) كمتغير ممثل لاقتصادياتها الكلية والموجودات النقدية (M1) والقواعد النقدية (MB) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية والنقدية في المنطقة،باستخدام طريقة التكامل المشترك.

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة، وإذ يبدو أن مسار التكامل بقي معطلا لأسباب سياسية واجتماعية لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي.

دراسة (2005)Ali F Darrat and Al Shami:[xii] هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة من 1970-2001.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) وسياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B). إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

دراسة (2008)[xiii] Ramon A. Castillo Ponce: طبقت هذه الدراسة على تجمع النافتا بهدف تقييم درجة التكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتطبيق اختبار الاستقرارية ل Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن cointegration Johansen من أجل دراسة العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الثلاث وكذا تطبيق منهجية Vahid and Engle لتقدير العلاقة في الأجل القصير.

قام الباحث بإجراء بحثه خلال فترتين: الفترة الأولى ما بين 1980 و 2006 أما الثانية من 1980 إلى سنة 1993 وهي تمثل فترة ما قبل قيام تجمع النافتا.أشارت نتائج الدراسة إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي ما قبل توقيع اتفاقية النافتا وكذلك بعد توقيعها حيث لم يحدث تغير كبير في عدد علاقات التكامل المشترك خلال فترتي الدراسة مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاديات الأمريكية والمكسيكية والكندية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وتطوره من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي أو حتى إلى اتحاد نقدي.

دراسة(2010) Adom, Sharma& Morshed:[xiv]اهتمت هذه الدراسة بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن وأنجلبين متغيرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى الأسعار، والأنفاق الحكومي، وتدفقات التجارة والاستهلاك الخاص.

أجريت هذه الدراسة على ثمانية دول افريقية وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، الكاميرون، أنغولا وجنوب إفريقيا وتم استخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1976-2005.

بناءا على نتائج الاختبارات اتضح أن هناك علاقة قصيرة وطويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدل على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

دراسةSato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011) (:[xv] اختبرت هذه الدراسة إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في منطقة شرق آسيا حيث استخدم لغرض التحليل عينة بيانات ربع سنوية تغطي الفترة الزمنية 1978- 2006 لإحدى عشر دولة تشمل كوريا وتايوان وهونغ كونغ سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين والصين واليابان والولايات المتحدة.

استخدم الباحثون منهجية التكامل المشترك لجوهانسن لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين النواتج الحقيقة لهذه البلدان وأيضا اختبار انجل جرانجر من أجل الكشف عن الدورات التجارية المشتركة في المدى القصير.

توصلت الدراسة إلى أن بعض الاقتصاديات الآسيوية مثل كوريا، هونغ كونغوسنغافورة وماليزياواندونيسياوتايلاندوالفلبين واليابان ينبغي أن تكون من المرشحين لتشكيل اتحاد نقدي لأن النواتج الحقيقية تتحرك معا في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها كما اظهر اختبار انجل أن الدورات التجارية متزامنة في المدى القصير.وعلاوة على هذا استثنت النتائج الولايات المتحدة الأمريكية والصين من الترشيح للاتحاد النقدي كما أن دول الآسيان لا يمكنها إنشاء اتحاد نقدي إقليمي ما لم تدرج اليابان كبلد عضو.

دراسة(2012) Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy:[xvi]بنيت هذه الدراسة على نظرية تعادل القوة الشرائية لاختبار مدى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وعمان) لتشكيل اتحاد نقدي خليجي. وقد طبق الباحثان اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (IPS test)و(LLC test) وكذااختبار بادروني للتكامل المشترك لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990- 2007.

كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس الدرجة (الفرق الأول) وباستخدام اختبار التكامل المشترك اتضح أن كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تربطهم علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل. هذا يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتحاد نقدي وتبني عملة مشتركة بحلول عام 2015 حيث أن الفرق بين معدلات التضخم بين الدول الأعضاء واضح كما أن عملات الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار الأمريكي (ماعدا الكويت) والتي وفرت لهم فوائد كثيرة في مجال استقرار السياسة النقدية والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتبسيط المعاملات التجارية.

دراسة (2013) Hem C .Basnet and Sharma:[xvii] في دراسة أخرى قام بها Sharma & Basnet حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك وفيتزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960-2008.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

رابعا: الدراسة القياسية

استنادا إلى الدراسات التجريبية السابقة الذكر وبالخصوص دراسة كل من Darrat and Pennathur (2002)

ودراسة and AlDarrat (2005) ودراسة Adom and Al (2010) ودراسة Basnet and Sharma (2013)، سنحاول قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) بغية معرفة مدى قدرتها على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك حسب ما توافر لدينا من معطيات اقتصادية خاصة باقتصاديات دول المغرب العربي.

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية يتم تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتمثل في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX).

تتمثل المتغيرات المدروسة فيما يلي:

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي، هو أهم مقياس اقتصادي للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد حيث يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

GVEX: يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقصد به مجموع الإنفاق والتحويلات الذي تصرفه الحكومة لخدمة الشعب.

TRADE: يمثل التجارة البينية يتم الحصول عليها عن طريق جمع إجمالي الصادرات البينية والواردات البينية، يقيس حجم التبادل التجاري بين البلدان المغاربية (بالمليون دولار).

لقد تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترتين الزمنيتين 1969 و1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي والفترة1989-2012 والتي تمثل فترة قيام الاتحاد لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب في حين تم استبعاد ليبيا وموريتانيا نظرا لعدم توفر بيانات كافية عنها، هذه البيانات تم جمعها من مصادر مختلفة تشمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (World Economic Outlook Database) وقاعدة بيانات CHELEM.

سنقوم بهذه الاختبارات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الممتدة ما بين 1969 و1988 تمثل فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي.

المرحلة الثانية: الممتدة ما بين 1989 (تاريخ تأسيس اتحاد المغرب العربي) و2012.

أ- ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي

اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

بما أن معظم السلاسل الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وذلك لاحتوائها على جذر الوحدة سنقوم في البداية باختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة في مستوياتها اللوغاريتمية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية في مستوياتها وعند الفروق الأولى، حيث يتم اختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة فإذا تم قبول هذه الفرضية يعني أن المتغير غير ساكن في مستواه ومن تم يتم اختبار سكونه عند الفرق الأول:

الجدول رقم1: نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Roots Test Results)

المتغيرات	البلد	ADF		PP	
		المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول Firs difference
GDP	الجزائر	-1.068	-2.812*	-0.854	-1.652*
	تونس	-0.747	-2.819*	-0.747	-2.760*
	المغرب	-0.205	-2.970*	-0.425	-2.946*
TRADE	الجزائر	-0.976	-4.623***	0.7527	-4.623***
	تونس	3.775	-5.358***	-0.543	-5.358***
	المغرب	-1.787	-3.674**	-1.973	-3.612**
GVEX	الجزائر	-1.074	-4.573***	-1.074	-4.573***
	تونس	-2.004	-3.132**	-2.085	-3.888***
	المغرب	-1.880	-3.081**	-1.609	-3.054**

*مستقرة عند مستوى 10%.

**مستقرةعند مستوى 5 %و 10%.

***مستقرة عند مستوى 1% و 5%و 10%.

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامج **Eviews**

يظهر اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5%، 10%حيث أن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها.

وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن (Johanson Cointegration Test Results)

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن لدراسة العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

توضح البيانات الواردة في الجدولين التاليين نتائج اختبار الأثر **trace Test** واختبار القيم الذاتية العظمى **Maximum Eigenvalue Test** من أجل اختبار وجود اتجاه للتكامل مشترك.

✓ **نتائج اختبار الأثر (trace Test)**

الجدول رقم 2: نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	28.40662	29.79707	0.0717
	r≤1	0.398538	11.20386	15.49471	0.1993
	r≤2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	26.99277	29.79707	0.1018
	r≤1	0.333399	7.589056	15.49471	0.5103
	r≤2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	50.30862*	29.79707	0.0001
	r≤1	0.646889	21.38098*	15.49471	0.0058
	r≤2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامج Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومنه يمكن قبول الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة مما يعني أنها غير متكاملة تكاملا مشتركا مع بعضها البعض.

✓ **نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى: Maximum Eigenvalue Test**

الجدول رقم 3: نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	17.20276	21.13162	0.1626
	r≤1	0.398538	9.151067	14.26460	0.2738
	r≤2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	19.40371	21.13162	0.0857
	r≤1	0.333399	7.300141	14.26460	0.4543
	r≤2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	28.92764*	21.13162	0.1131
	r≤1	0.270976	5.372821*	17.14769	0.0032
	r≤2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامج Eviews

إلى جانب نتائج اختبار الأثر يرفض اختبار القيم الذاتية العظمى وجود علاقة تكامل مشترك بين بلدان المغرب العربي الثلاثة سواء في العلاقات الاقتصادية في فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

ب- أثر تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989

بناء على النتائج السابقة قد اتضح غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1969-1988وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي، وربما تكون الخطوات الأساسية التي اتخذتها الحكومات المغاربية لتحفيز العملية التكاملية هو إنشاء اتحاد المغرب العربي

في 17 فيفري 1989 لذلك سيكون من المهم تقييم إذا ما كان إنشاء هذا الاتحاد قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي الثلاث، حيث سنقوم بنفس الدراسة خلال مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي (1989-2012).

اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم4: نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Roots Test Results)

PP		ADF		البلد	المتغيرات
الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level		
-4.520***	2.318	-4.520***	1.512	الجزائر	GDP
-3.793***	0.162	-3.846***	0.177	تونس	
-3.627**	1.231	-3.623**	1.299	المغرب	
-4.283***	3.207	-4.283***	1.627	الجزائر	TRADE
-5.196***	1.872	-5.196***	0.886	تونس	
-3.411*	6.803	1.816*	3.459	المغرب	
-3.541**	-1.575	-3.538**	-2.019	الجزائر	GVEX
-6.628***	-1.091	-6.595***	-2.019	تونس	
-5.952***	-2.020	-5.946***	-2.137	المغرب	

*مستقرة عند مستوى 10%.

**مستقرةعندمستوى 5 %و 10%.

***مستقرةعندمستوى1%و 5%و 10%.

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامجEviews

تشير نتائج اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون الواردة في الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)حيث أن قيمtالمحسوبة هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات**1%**و **5%**و **10%**وبالتالي قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة.وبإعادة نفس الاختبارين عند الفروق الأولى (First difference) أصبحت السلاسل مستقرة.

– اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن (Johanson Cointegration Test Results)

✓ **نتائج اختبار الأثر (trace Test)**

الجدول رقم5: نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.770257	48.16856*	29.79707	0.0002
	r≤1	0.488937	15.81105*	15.49471	0.0448
	r≤2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	35.84926*	29.79707	0.0089
	r≤1	0.474186	14.62305	15.49471	0.0674
	r≤2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	31.51594*	29.79707	0.0314
	r≤1	0.263021	10.32319	15.49471	0.2567
	r≤2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامجEviews

تشير نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجدول أعلاه إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول المغرب العربي وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أعطى اختبار الأثر قيمتين معنويتين (48.16856) و(15.81105) أكبر من القيم الحرجة (29.79707)و (15.49471) على التوالي عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على وجود علاقتين توازنيتين في الأجل الطويل وبالتالي هناك اتجاه مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب)، علاوة على هذا تكشف نتائجنا عن وجود اتجاه واحد للتكامل المشترك لتدفقات التجارة البينية حيث أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة (35.84926) أكبر من القيمة الحرجة (29.79707)

عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على أن التجارة البينية المغاربية متكاملة تكامل مشتركا حيث أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.

كما أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة أخرى أكبر من القيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5% بالنسبةللإنفاق الحكومي وبالتالي رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك.

✓ **نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى:Maximum Eigenvalue Test:**

الجدول رقم 6: نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.770257	32.35751*	21.13162	0.0009
	r□1	0.488937	14.76778*	14.26460	0.0416
	r□2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	21.22621*	21.13162	0.0485
	r□1	0.474186	14.14177	14.26460	0.0523
	r□2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	21.19276*	21.13162	0.0490
	r□1	0.263021	6.714304	14.26460	0.5235
	r□2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على برنامجEviews

يوضح الجدول أعلاه نتائج التكامل المشترك المبني على اختبار القيم الذاتية العظمى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (أي غياب التكامل المشترك) عند مستوى معنوية 5% وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة:

ليس هناك ما يكفي من الأدلة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي الثلاث والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال المرحلة السابقة لتأسيس اتحاد المغرب العربي، يتعلق الأمر بمحدودية نتائجها وفشل التجربة في المجال الاقتصادي فمثلا التعاون المشترك في مجال قطاع النفط عرف جمودا خلال هذه الفترة ويبرز ذلك في تعثر الاتفاقيات الثنائية المبرمة آنذاك بين دول المغرب العربي إلى جانب القطاع الزراعي الذي لم يحقق إلا بعض النتائج المتواضعة أما التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية فكانت ضئيلة جدا ففي دراسة لصبيحة بخوش عام 2011 كانت تقدر بحوالي 1.67% من إجمالي الواردات و1.25%من إجمالي الصادرات المغاربية خلال الفترة 1964-1970، وكذلك ما حدث في بداية الستينيات من نزاعات ديبلوماسية وعسكرية مثل النزاع المغربي الجزائري عام 1963 بخصوص مجموعة من الأراضي وكذا الصراع المغربي الجزائري بسبب قضية الصحراء الغربية عام 1974 حين قامت اسبانيا بمنح إقليم الصحراء إلى المغرب وموريتانيا وعارضت الجزائر الخطة بمساندتها للبوليزاريو.

بدأت المنطقة المغاربية تعرف تحسنا كبيرا في أواخر الثمانينات وتواصل هذا التحسن حتى بداية التسعينات، تجسد ذلك في تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 لذلك سيكون من المهم تقييم ما إذا كان الاتحاد قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية.

لا يرفض اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة اقتصادية على المدى الطويل تربط بين دول المغرب العربي الثلاث الكبرى (الجزائر وتونس والمغرب) حيث تؤكد الأدلة أنها تتقاسم اتجاه مشترك طويل الأجل يربط اقتصادياتها (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي).

هناك اتجاهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يتحرك معا في المدى الطويل ويظهر سلوكا متشابها، مما يسمح بالحكم بإمكانية التكامل بين هذه الاقتصاديات.

علاوة على هذا فان تحليل تدفقات التجارة البينية يؤكد حقيقة النتائج، حيث تكشف أن هناك اتجاهين للتكامل التجاري بين الأقطار الثلاث، ففي دراسات حول التبادل التجاري المغاربي كدراسة عقبة بلخضر (2012) أشارت إلى تطور التجارة البينية المغاربية خلال العقدين الماضيين الأمر الذي يمكن دول المغرب العربي من الوصول إلى تحقيق منافع اقتصادية على مستوى المنطقة نظرا للإمكانات المتاحة لديها.

وفي حقيقة الأمر أن هذه الزيادة لم تسجل نتيجة ايجابية للمنطقة المغاربية فمتوسط التجارة البينية لم يرتقي للمستوى المطلوب ودون الإمكانات التي تزخر بها المنطقة حيث أن المجموعة الأوروبية تستحوذ وحدها على أكثر من 60%من المبادلات التجارية المغاربية بينما لا تزيد التجارة البينية المغاربية عن 3%من إجمالي التجارة الخارجية مقارنة بتكتلات إقليمية أخرى كالتجربة الخليجية (14%).

ولغرض تدعيم التبادل البيني وقعت دول المغرب العربي حوالي 40 اتفاقية مثل اتفاقية التعريفة الجمركية واتفاقية التبادل الحر غير أن معظمها بقيت مجرد حبر على ورق، وتتواصل حاليا الجهود لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية التبادل الحر المغاربية التي وقع عليها وزراء الخارجية بطرابلس في يونيو 2010، وفي يناير 2013 وضعت الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق بها.

وبالمثل بالنسبة للإنفاق الحكومي، هناك حركة مشتركة في المدى الطويل بين الجزائر وتونس والمغرب هذه النتائج تؤكد أن دول المغرب العربي يمكن أن تتكامل في الأجل الطويل وأن تجلب المزيد من الدعم للاندماج المغاربي.

ومن هنا وجود اتجاه مشترك بين هذه المتغيرات يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي أو بعبارة أخرى أن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصاديا، حيث أشار اختبار التكامل المشترك أن الروابط القائمة بين دول المغرب العربي الثلاث أصبحت أكثر وضوحا وقوة منذ تأسيس الاتحاد سنة 1989 أي أن هذه الاقتصاديات يمكن أن تأسس مجموعة اقتصادية في المنطقة. وبالتالي يمكن لواضعي السياسات وصناع القرار في هذه البلدان الشروع في اتحاد اقتصادي في ظل توافر ظروف الاقتصاد الكلي ملائمة تسمح لهم بالقيام بذلك.

لذلك يمكن أننستنتج أن فشل دول المغرب العربي حتى الآن لتحقيق تكامل في المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية ونقدية حيث توحي نتائجنا أن العامل السياسي هو جوهر المشكلة التكاملية المغاربية، لذلك يجب اتخاذ خطوات وتدابير إضافية وتوحيد الجهود نحو حل الخلافات الاجتماعية والسياسية بين بلدان المغرب العربي والتي تعيق إحراز تقدم نحو نشوء كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي مستقبلا.

فبالرغم من توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد غير أنها لم تستطع حل المشكلة الصحراوية حيث استمر الصراع الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية والذي لا يزال قائما ويشكل عائقا أمام تعزيز التعاون بين البلدان المغاربية.

بناء على النتائج التطبيقية يمكن القول أن إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي بين أقطار المغرب العربي تتم وفق السلم الزمني التالي:

الشكل رقم 1: مراحل تحقيق التكامل المغاربي

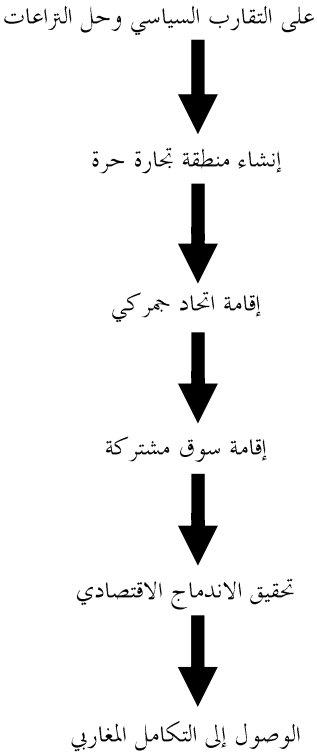

المصدر: د. مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، ورقة قدمت إلى أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2005، ص202.

خاتمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة وخيارا استراتيجيا فرضته الظروف الدولية في الوقت الراهن لتحقيق النمو والتنمية للأطراف المتكاملة نظرا لما تولده هذه الظاهرة من أهمية ومزايا للدول المنظمة إلى التكتل الاقتصادي. وقد تطورت نماذج تكاملية ناجحة تجسدت بصورة واقعية عبر مناطق عديدة من العالم غير أنها لم تكن بنفس مستوى النضج حيث حققت أوروبا الحلم الكبير من حيث الخطوات والمراحل التي وصلت إليها وتسير نحو توثيق العلاقات بين أقطارها بشأن موضوع التكامل.

وفي هذا السياق وفي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم تحاول دول المغرب العربي أن تكيف نفسها مع المستجدات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية وذلك بإنشاء اتحاد المغرب العربي لتنسيق وتوحيد جهود التعاون والتكامل الإقليمي.

وقد قامت هذه الدراسة بإتباع الخطوات والطريقة التي اعتمدها الباحثون Darrat and Pennathur عام2002 و and Al Darrat عام 2005 وAdom and Al عام 2010 و Basnet and Sharma عام 2013 بهدف البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي لعينة تتكون من ثلاث دول (الجزائر تونس والمغرب) باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية والتي تم قياسها بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي خلال الفترة1969-1989وهي فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي والفترة1989-2012 وهي مرحلة نشأة اتحاد المغرب العربي.

بين تنتائج اختبار التكامل المشترك أنه ليس هناك ما يكفي من الأدلة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي الثلاث والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي وهذه النتيجة لا تؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تقول أن الاقتصاديات المغاربية تظهر سلوكا متشابها في الأجل الطويل والتي تساعد بالجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، في حين تم العثور على اتجاه للتكامل المشتركفيالأجلالطويلبين هذه المتغيرات خلال فترة تأسيس الاتحادوهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى.

ومن جانب آخر أشارت نتائج الدراسة إلى أن قيام اتحاد المغرب العربي عام 1989 قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية مما يعني إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي خلال فترة تأسيس الاتحاد. وبالتالي يتضح أن هذه النتائج القياسية تؤكد من جهة أخرى صحة الفرضية الثانية القائلة بأن تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وقد واجه اتحاد المغرب العربي منذ نشأته إخفاقا اقتصاديا غيرأن تعطل مشروع البناء المغاربي حتى الآن ليس بالضرورة إرجاعه كلها إلى عوامل اقتصادية ومالية ونقدية وإنما الظروف السياسية هي التي لم توفر بيئة مواتية لإنشاء اتحاد مغرب عربي متكامل حيث تعطلت بسببها جميع قرارات التنفيذ بما فيها الاتفاقيات المصادق عليها بعد معاهدة مراكش، كما تأثر العمل المغاربي بالظروف الأمنية وخاصة النزاعات الحدودية والتوتر البيني فلقد واجهت الجزائر أزمة أمنية حادة في فترة التسعينيات وعاشت تونس وليبيا نفس الأوضاع خلال السنوات السابقة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

وما تجدر الإشارة إليه أن الشعوب المغاربية تتكبد خسارات فادحة بسبب غياب التكامل الاقتصادي تكلف كل بلد من بلدان الاتحاد خسارة تقدر ب 2%من معدل نموها السنوي. وترى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن إنشاء اتحاد المغرب العربي سيمكن دول المغرب الخمس من ربح ما يعادل 5% من ناتجها الداخلي الخام، وفي دراسة قام بها البنك الدولي أن عدم الاندماج المغاربي يكلف ما بين 3 و9 مليار دولار سنويا.

وفيما يلي بعض التوصيات ذات أهمية لتفعيل مسيرة اتحاد المغرب العربي:

– ضرورة توافر الإرادة السياسية والقناعة التامة لدى دول المغرب العربي بأهمية التكامل الاقتصادي والتعاون البيني؛

– العمل على إنهاء الخلافات والنزاعات الثنائية بين أقطار المغرب العربي بالتشاور والطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية من خلال حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بالنزاعات الحدودية المغاربية؛

– ضرورة عقد اتفاقيات جماعية للتشاور الاقتصادي والسياسي تهدف إلى رفع مستوى التعاون المغاربي إلى جانب عقد مؤتمرات وندوات تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي بين دول المغرب العربي؛

– الاستفادة من خبرات وتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في ميدان مواجهة المشاكل والعقبات التي يعترضها اتحاد المغرب العربي؛

– العمل بشكل تدريجي على إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المغرب العربي ت؛

– العمل على تنويع اقتصاديات بلدان المغرب العربي وتحقيق تكامل بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية ؛

– العمل على تطوير العلاقات التجارية بين دول الاتحاد وتفعيل حركة رؤوس الأموال وإزالة العوائق الجمركية وكذا التنسيق بين دول الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية والسياسية والنقدية والمالية لإنهاء مراحل التكامل الاقتصادي؛

المراجع:

باللغة العربية:

أحمد محفوظ بيه، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات29-30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2005.

جمال عبد الناصر، " اتحاد المغرب العربي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

سعيد النجار،" سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1992.

صبيحة بخوش،"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007"، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011.

فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2014.

محمد الشكوي، " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007 .

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية والثالثة.

مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، ورقة قدمت إلى أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2005.

باللغة الأجنبية:

1- Abdennour Bananter (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb, Séminaireinternational sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et lesstratégies de sécurité, Barcelone.

2- Adom, Sharma& Morshed(2010), Economic integration in Africa, The Quarterly Review of Economics and Finance, N°.50.

3- Ali F Darrat and Al Shami(2005), On the path of integration in the Gulf region, Applied Economics, N°.37.

4- Darrat and Pennathur (2002), Are the Arab Maghreb countries really integratable ? Some evidence from the theory of cointegrated systems,Review of Financial Economics, N°.11.
5- Hem C .Basnet and Sharma (2013), Economic integration in Latin America, Journal of Economic Integration,No.4, Vol.28.
6- Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012), GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity, European Journal of Economics, Issue 55 December.
7- Ramon A. Castillo Ponce, Ramon de Jusus Ramirez Acosta (2008), Economic Integration In North America, Applied Econometrics and International Development, Vol 8.
8- Sato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011), A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?, Edith Cowan University (ECU) Publication.
9- The World Bank Report (2010), Economic Integration in The Maghreb, WORLD BANK Middle East and North Africa Region, October.

[i] أحمد محفوظ بيه، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات29-30 ماي 2005، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 2005،ص257.

[ii] محمد الشكوي، " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص 4.

[iii] جمال عبد الناصر، " اتحاد المغرب العربي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 6، 19، 20.

[iv] د. صبيحة بخوش،"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007"، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، ص192.

[v] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص88.

[vi] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية والثالثة.

[vii] سعيد النجار،" سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1992، ص 174،173.

[viii] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2014، ص 198.

[ix] The World Bank Report (2010), Economic Integration in The Maghreb, WORLD BANK Middle East and North Africa Region, October, P18.

[x] Abdennour Bananter (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb, Séminaireinternational sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et lesstratégies de sécurité, Barcelone, P 109.

[xi] Darrat and Pennathur (2002), Are the Arab Maghreb countries really integratable ? Some evidence from the theory of cointegrated systems,Review of Financial Economics, N°.11, P79-90.

[xii] Ali F Darrat and Al Shami(2005), On the path of integration in the Gulf region, Applied Economics, N°.37, P1055-1062.

[xiii] Ramon A. Castillo Ponce, Ramon de Jusus Ramirez Acosta (2008), Economic Integration In North America, Applied Econometrics and International Development, Vol 8, P 111-122.

[xiv] Adom, Sharma& Morshed(2010), Economic integration in Africa, The Quarterly Review of Economics and Finance, N°.50, P245- 253.

[xv] Sato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011), A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?, Edith Cowan University (ECU) Publication, P 1007-1013.

[xvi] Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012), GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity, European Journal of Economics, Issue 55 December, P 1450-2275.

[xvii] Hem C .Basnet and Sharma (2013), Economic integration in Latin America, Journal of Economic Integration,No.4, Vol.28, P 551-579.